صياغة الميادين العامة والحركات الإسلامية في المجتمع المسلم الملاوي في ماليزيا.

شيوزاكي يوكي (Shiozaki Yuki)

الكلمات الأساسية: الميدان العام، الجماهير المضادة، الحركة الإسلامية، سياسة الأسلمة

المستخلص

يحتوي المجتمع المسلم أصلاً على ميادين تباحث قائمة على المنطق الإسلامي، تشبه "الميدان العام"، وقد نظّم أمثالَ هذه الميادين العلماءُ وأرباب الطرق الصوفية، كما قدمت أبنية الأوقاف – بما فيها المساجد والمدارس الدينية– ميادين مماثلة للتباحث، وبناءً على وجود ميادين عامة جمعية، وليس الميدان المدني الواحد الذي نادى به هابرماس (Habermas)، نستطيع أن نعدّ الحركة الإسلامية المعاصرة محاولةً لاستعادة الميادين العامة الإسلامية الموجودة من قبل.

في المجتمع المسلم الملاوي المعاصر ميادين تباحث صاغتها الحركة الإسلامية، كجلسات الوعظ والأسرة وخطبة الجمعة والانترنيت وأشرطة الكاسيت وأشرطة الفيديو سي دي، وهذه الميادين مشابهة للجماهير المضادة التي ذكرتها نانسي فريزر (Nancy Fraser). في الجماهير المضادة الإسلامية، تُوَزَّع المصادر الاطرادية للأقوال المتراكمة في المنطق الإسلامي على نطاق واسع، وهذه ظاهرة موجودة أيضاً في تحديث الحركة الإسلامية وجعلها في متناول الجمهور.

وفي ماليزيا، يتداخل الميدان العام السائد الخاضع للحكومة مع ميدان الجماهير المضادة البديلة، وهما معا يمتلكان أسساً مشتركة قائمة على المنطق الإسلامي، ويرتبطان عبر أقنية متعددة، ولذلك لا يستطيع الميدان العام السائد أن يتجاهل برنامج الجماهير المضادة القائمة على المنطق الإسلامي، ونستطيع أن نَعُدَّ عملية ما يُسمّى بـــ "الأسلمة" عملية تفاعل مشترك بين الميدان العام السائد والجماهير المضادة البديلة. وعلاوة على ذلك، تمثل هذه العملية أيضاً محاولة لاستعادة وظائف الآلية الاجتماعية الإسلامية تدريجياً، وتحقيق النظام الاجتماعي الإسلامي، كدور العلماء في المجتمع المسلم، وعلاقتهم بالحكام.

1. مقدمة

يوضح هذا البحث أن الحركات الإسلامية في المجتمع الإسلامي الملاوي المعاصر في ماليزيا تسهم في تشكيل ميدان عام يترك مساحة لحوار مفتوح يهدف إلى صياغة الرأي العام، كما يبحث مسألة كيف تلعب هذه المساحات دوراً مهماً في محاولة إعادة بناء النظام الاجتماعي الإسلامي في المجتمع المسلم بما فيه ماليزيا، المجتمع الذي أخضعه الاستعمار للتحديث والعلمنة.

بعد الاستقلال تبنت دول إسلامية عديدة العلمانية والتحديث المستمدة من البلدان الغربية سياسةً قوميةً لها، ولهذا تخضع عادةً القوةُ الرامية إلى بناء النظام الاجتماعي الإسلامي – بما فيه تطبيق الشريعة– إلى تحكم شامل، مما قاد بعض الحركات الإسلامية إلى القيام بأنشطة سرية بل الدخول في صراعات مسلحة ضد الحكومة، وفي بعض الحالات فجّر قمع الحكومات العلمانية ما يسمّى بالإرهاب.[1]

ويقدم جنوب شرق آسيا حالة استثنائية بين البلدان الإسلامية حيث يُسمح للأحزاب السياسية المناصرة لتطبيق الشريعة بالإدارة القانونية للنشاطات البرلمانية، وتخضع الخطابات بشأن تحقيق نظام اجتماعي إسلامي إلى قوانين أقل صرامة نسبياً، وتجسّد الحكومة الماليزية سياسة تسمّى سياسة الأسلمة التي تعكس مبادئ الإدارة الإسلامية، ورغم الصراعات القائمة بين الحكومة والحركة الإسلامية يَنشُد الطرفان إقامة نظام اجتماعي إسلامي تدريجياً، وتدور الخطابات الرامية إلى الأسلمة التدريجية في الميادين العامة التي أوجدتها الحركة الإسلامية، وتساعد هذه الميادين على تحقيق البرامج الإسلامية من خلال النقاش.

2. تشكل "ماليزيا" كدولة قومية حديثة

تتكون ماليزيا الواقعة في جنوب شرق آسيا من ولايات تقع في شبه الجزيرة الملاوية، وولايتي صباح وساراواك الواقعتين في جزيرة بورنيو، ومقاطعة فيدرالية، ويبلغ عدد سكانها حوالي 26,640,00 نسمة[2], مؤلّفة من الملاويين وغيرهم من أبناء الأرض (65.1%) والصينيين (26%) والهنود (7.7%)[3]. وتضم ماليزيا الأديان التالية: الإسلام, أكبر مجموعة دينية (60.4% من عدد السكان), والبوذية (19.2%), والمسيحية (9.1%), والهندوسية (6.3%), والكونفوشيوسية والطاوية وغيرهما من الأديان الصينية التقليدية (2.6%).[4]

خريطة رقم 1: ماليزيا (المصدر: خرائط سي آي إيه CIA).

انتشر الإسلام تدريجياً بين السكان المحليين في ماليزيا بعد اعتناق السلالة الحاكمة في مالاقا للإسلام في القرن الخامس عشر، والسلالة الملاوية برمتها مسلمة، ويشترط الدستور الماليزي الحالي الإسلامَ للانتماء إلى العرق الملاوي[5]. وقد احتلت البرتغال مالاقا عام 1511م، واحتلها الهولنديون عام 1641م ، وبعد استيلاء بريطانيا على بينانغ (Penang) عام 1786م خضع البلد بكامله للاستعمار البريطاني على مراحل، وفي عام 1957م نال الاتحاد الملاوي استقلاله، وتحول إلى دولة ماليزيا عام 1963م بمشاركة سنغافورة وولايتي جزيرة بورنيو: صباح وساراواك (انفصلت سنغافورة فيما بعد، ونالت استقلالها عام 1965م لأسباب منها الصراعات العرقية بين الصينيين والملاويين). وأثناء حكم الاستعمار البريطاني، برزت الحاجة إلى هجرة الصينيين والهنود لتطوير مناجم القصدير والمنشآت الزراعية، وهذا ما وضع أساس البنية العرقية المركبة الموجودة حالياً في ماليزيا، وخلال فترة حركة الاستقلال الواقعة بين منتصف الأربعينات ومنتصف الخمسينات من القرن الميلادي الماضي، أثار المشاكلَ موقعُ الملاويين وموقع سلطان كل دولة كشيخ للإسلام. ولهذا تقرر المادة الثالثة من الدستور الماليزي أن الإسلام دين الاتحاد، وأن لكل ولاية سلطاناً يقوم بدور شيخ الإسلام، وهكذا فالإسلام دين الاتحاد، بيد أنه من الممكن ممارسة أديان أخرى بسلام وانسجام في أي جزء من الاتحاد.[6] وتترك هذه الحقيقة تأثيراً على شرعية الدولة الماليزية من وجهة النظر الإسلامية، وعلى النقاش الدائر حول الدولة الإسلامية.

ومنذ الاستقلال عام 1957م تولى زمامَ الحكومة الماليزية ائتلافٌ مشكل من أحزاب متعددة الأعراق، يضم بشكل رئيسي حزباً قائماً على أساس العرق الملاوي، والمنظمة القومية الملاوية المتحدة (UMNO). وكان الائتلاف الحاكم حلفاً بين عامي 1956م و1972م ثم الجبهة القومية منذ عام 1972م أما الأحزاب المعارضة فتضم حزب ماليزيا الإسلامي (PAS) المؤلَّف في

معظمه من الملاويين[7]. ويَنشُد الائتلاف الحاكم التوفيقَ بين مصالح الجماعات العرقية المختلفة، والحفاظ على التعايش المشترك بعيداً عن الصراعات، وهذا هو الإطار الأساسي للسياسة الماليزية، لكن التنسيق بين الجماعات العرقية المتنوعة لم يلبس لبوس الكمال دائماً، ففي عام 1969م تفاقم الصراع الناشئ عن عوامل متعددة منها وجود فجوات اقتصادية قديمة بين الجماعات العرقية، وأدى إلى حوادث شغب عرقية في كوالالمبور، ثم انتهى بطرح سياسة "الملاويون أولاً" المسماة بالسياسة الاقتصادية الجديدة (NEP).

وفي السبعينات من القرن الميلادي الماضي ظهرت حركات متنوعة بين صفوف الملاويين، تحمل جميعاً اسم حركة الدعوة، وتهدف إلى العودة إلى الإسلام وجَعلِه مبدأ الحياة والمجتمع، كان من أهمها حركة الشباب الإسلامي الماليزية[8] (ABIM) التي أنشأها جيل الشباب، وفي عام 1981م تولت إدارة مهايتر المنصب، ثم انضم أنور إبراهيم (رئيس حركة الشباب الإسلامي، ورئيس الوزراء بالوكالة فيما بعد، ووزير المالية الذي طُرد بسبب الأزمة المالية عام 1998م) وغيره من الأعضاء إلى المنظمة القومية الملاوية المتحدة (UMNO). وبدأت الحكومة بالتالي بتطبيق سياسة تُدعى سياسة الأسلمة لإظهار المبادئ الإسلامية في الإدارة، وقد طبقت الإدارة سياسة الأسلمة خصوصاً في حقول التعليم والاقتصاد وتسويق السلع بل والقضاء. وكانت نتيجة ذلك أن أثرت هذه السياسة على الدبلوماسية، وزادت من ميزانية بناء المساجد وغيرها.[9]

1946م	تشكيل المنظمة القومية الملاوية المتحدة (UMNO)
1956م	الفوز الساحق للتحالف في أول انتخابات عامة.
1957م	استقلال الاتحاد الملاوي.
1963م	تأسيس ماليزيا المكونة من الاتحاد الملاوي وسنغافورة وولايتي صباح وساراواك.
1965م	انفصال سنغافورة عن ماليزيا.
1969م	انفجار أحداث شغب 13 أيار في كوالالمبور، وتعليق البرلمان.
1972م	تنظيم الجبهة القومية.
1981م	تولي رئيس الوزراء مهاتير (Mahatir) السلطة.
1990م	إنشاء حكومة حزب ماليزيا الإسلامي (PAS) في ولاية كيلانتان.
1998م	طرد واعتقال رئيس الوزراء أنور إبراهيم (Anwar Ibrahim).
2003م	تولي رئيس الوزراء عبد الله بدوي (Abdullah Badaue) السلطة.

جدول رقم (1): تاريخ أهم الأحداث في ماليزيا الحديثة.

وتعبّر الأحزاب الحاكمة والمعارضة اللاملاوية عن قلقها إزاء سياسة الأسلمة التدريجية التي

تطبقها المنظمة القومية الملاوية المتحدة (UMNO) لكونها قد تشكل اعتداء متكرراً على حقوق غير المسلمين، وعلى سبيل الخصوص ناصر حزب العمل الديمقراطي (DAP) العلماني المؤلف بمعظمه من الصينيين، الفصل بين الدين والدولة، واستمر في جهوده لمعارضة تحويل ماليزيا إلى دولة إسلامية[11.10] وكلما حصلت اضطرابات ذات صلة بسياسة الأسلمة، ثار القلق بين صفوف الأحزاب الصينية والهندية، بل داخل ائتلاف الجبهة القومية الحاكم، ومن جهة أخرى قدّم حزب ماليزيا الإسلامي المعارض (PAS) الذي يقوم على أكتاف المسلمين الملاويين برنامجاً أشد تطرفاً، كإدخال الشريعة إلى قانون العقوبات ونظام الضرائب وتشكيل دولة إسلامية، وقد بدأوا بممارسة ضغوط على المنظمة القومية الملاوية المتحدة، وهي المنظمة التي تنافس معها الحزب للحصول على أصوات المسلمين الملاويين[12]. فقد تنافس الحزبان على درجة الشرعية الإسلامية، مما عزز من سياسة الأسلمة في ماليزيا.

وكلما عارض الصينيون والهنود وغيرهم من غير الملاويين سياسة الأسلمة ونظرية الدولة الإسلامية، شددت المنظمة على الخطر الذي يمثله حزب ماليزيا الإسلامي المتطرف، ومن ثم حاولت برهنة أن سياسة الأسلمة التي تتبعها المنظمة القومية المعتدلة ضروريةٌ كي تكسب الحكومة دعم المسلمين الملاويين، ولقد ازدادت حدة المنافسة بين المنظمة وحزب ماليزيا الإسلامي على الشرعية الإسلامية عندما فاز الحزب بإدارة كيلانتان عام 1990م وترينغانو عام 1999م في الانتخابات العامة أثناء إدارة مهايتر. وأثناء إدارة الحزب لهاتين الولايتين، طرح سياسته الخاصة المتعلقة بإدخال الشريعة في قانون العقوبات ونظام الضرائب[13]، مما زاد من الضغوط للتساؤل عن الشرعية الإسلامية للحكومة المركزية الفيدرالية التي تديرها المنظمة القومية الملاوية المتحدة (UMNO).

3. المجتمع الإسلامي والميدان العام

"الميدان العام" في المقام الأول مفهومٌ استخدمه عالم الاجتماع الألماني هابرماس (Habermas) لتحليل مساحة الحوار المفتوحة التي أوجدها المواطنون المثقفون بهدف الحصول على اتفاق يكون مفتاحاً لإيجاد مجتمع مدني في غرب أوروبا بعد القرن الثامن عشر الميلادي، ونعني بـ "الميدان العام" أولاً حقلاً من حقول حياتنا الاجتماعية يمكن أن يُشَكَّل فيه شيء يداني الرأي العام، فالمواطنون يتصرفون كهيئة عامة عندما يبحثون بطريقة منفتحة قضايا المصلحة العامة[14]، أي يتباحثون مع ضمان حرية الاجتماع والاتحاد، وضمان حرية التعبير عن أفكارهم ونشرها.

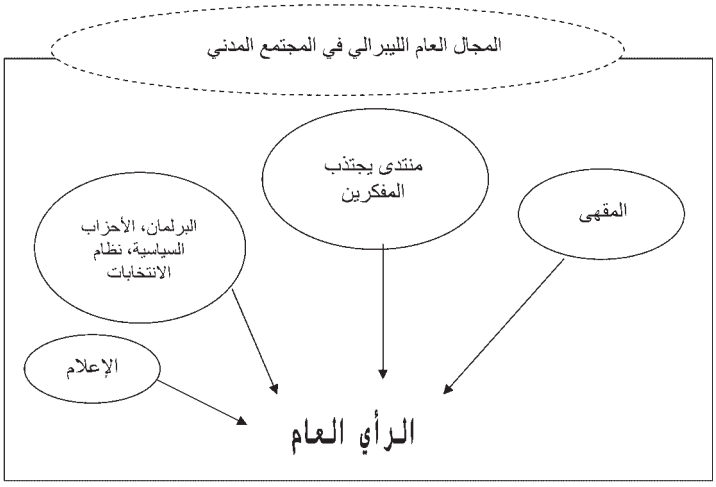

شكل رقم(1) الميدان العام الليبرالي كما يراه هابرماس.

لقد خضع تحويل المجتمع الإسلامي إلى مجتمع ديمقراطي مدني إلى دراسة مركّزة حديثاً ذات صلة بالسياسات الخارجية للولايات المتحدة وغيرها من الدول، يقول هيفنر (Heffner) في كتابه "الإسلام المدني" –وهو دراسة عن بناء الحركات الإسلامية في إندونيسيا الحديثة لمجتمع مدني–:

إن ما يحدث في العالم الإسلامي شبيه من نواح متعددة بانبثاق "الميدان العام" في الغرب الذي وصفه عالم الاجتماع الألماني يورغن هابرماس (Jurgen Habermas) لسنوات خلت، حيث تؤكد دراسة هابرماس للمجتمع الأوروبي في القرن الثامن عشر الميلادي على أنّ الميادين العامة كالمقاهي والنوادي الأدبية والصحف اليومية و"الأسبوعيات الأدبية" ساعدت في تشكيل ثقافةٍ مشاركةٍ منفتحة تتصف بالمساواة.[15]

ولو كانت هناك ميادين تباحث منفتحة في متناول كل شخص في المجتمع الإسلامي الحديث فلن تكون مطابقة للميادين التي وُجدت في أوربا الغربية في القرن الثامن عشر الميلادي، فقد كانت هذه تحمل جذراً مختلفاً من جهة الأساليب والمشاركين، يصف هيفنر "نهضة العلماء" وغيرها من الجماعات الإسلامية بأنها عوامل في تشكيل الميادين العامة في إندونيسيا خلال مرحلة التحول إلى الديمقراطية إبان انتهاء حكم سوهارتو (Suharto) عام 1998م ، وهناك دراسةٌ قدمها طلال أسد (Talal Asad) عن انتقاد العلماء السعوديين للحكومة، تبحث حالةً تقوم فيها مجموعة اجتماعية قائمة على المبادئ الإسلامية بدور القيادة في تشكيل الميادين العامة، ففي السعودية التي تُقمع فيها حرية التعبير قمعاً مفرطاً، تستطيع الخطابات المنتشرة بواسطة خطب العلماء في المساجد

وأشرطة الكاسيت وغيرها من وسائل الإعلام أن تُوَجِّه نقداً لاذعاً للحكومة.[16]

إن المجتمع الإسلامي يتمتع بجذور تاريخية فريدة من وجود ميادين تباحث منفتحة، وخلال دراسة الدور الذي يلعبه الميدان العام في المجتمع الإسلامي الحديث، لابد من أخذ هذه الجذور التاريخية بعين الاعتبار، وهناك دراسة قدمها هويكستر (Hoexter) وآيسنشتادت (Eisenstadt) وآخرون حول ميدان عام تاريخي في المجتمع الإسلامي[17]. يؤكد هويكستر ومن معه على مظهرٍ للهيئات والجماعات والنُظُم التي وُجِدت تقليدياً في المجتمع الإسلامي – كالعلماء والمذهب والطريقة– وعلى كونه ميداناً يدعم البحث المفتوح، فيقول:

تُمنح الأمة –جماعة المؤمنين– أهمية مركزية في الفكر السياسي الإسلامي، ولا تقتصر العصمة عن الخطأ على حماية مصالحها وتعزيزها، بل تتعدى ذلك إلى إجماع الأمة على شرعية الحاكم، وعلى التفاصيل المتعلقة بتطور قواعدها الاجتماعية والثقافية، وهكذا ترقى جماعة المؤمنين إلى منصبِ أهم جماعة في الميدان العام، إلى منصبٍ يعلو على منصب الحاكم.

تطورت الشريعة – القانون الإلهي أو القواعد والقوانين التي توجه حياة المسلمين، والمُستَقَاة أساساً من القرآن والحديث– على يد الفقهاء، وكانت نظاماً شرعياً استقلالياً في جوهرها، لا تخضع لتأثير الحاكم، وعلاوة على كونها نظاماً شرعياً، جسّدت الشريعة قيم ومبادئ النظام الاجتماعي الملائم لجماعة المؤمنين، وأصبحت رمزه الثقافي الرئيسي، إن طبيعة الشريعة المقدسة راسخة رسوخاً عميقاً في الوجدان العام للمجتمعات الإسلامية، وقد أسهم وازعُ الشريعة المقدسة في تشكيل رأي عام إسلامي، ومَنَحَ المؤسسات والجماعات الاجتماعية القائمة على الشريعة كالقاضي والمفتي والمذاهب درجةً عالية من الاستقلالية تجاه الحاكم، كما منح سلطة معنوية للعلماء –المتخصصين في الشريعة– الذين أكدوا على مركزهم، ألا وهو مركز المفسرين المفوّضين لقوانين الشريعة، والأوصياء على القيم الأخلاقية التي تميز مثاليات النظام الاجتماعي للأمة. (هويكستر وآيسنشتادت وليفتيزوين، 2002، ص10).[18]

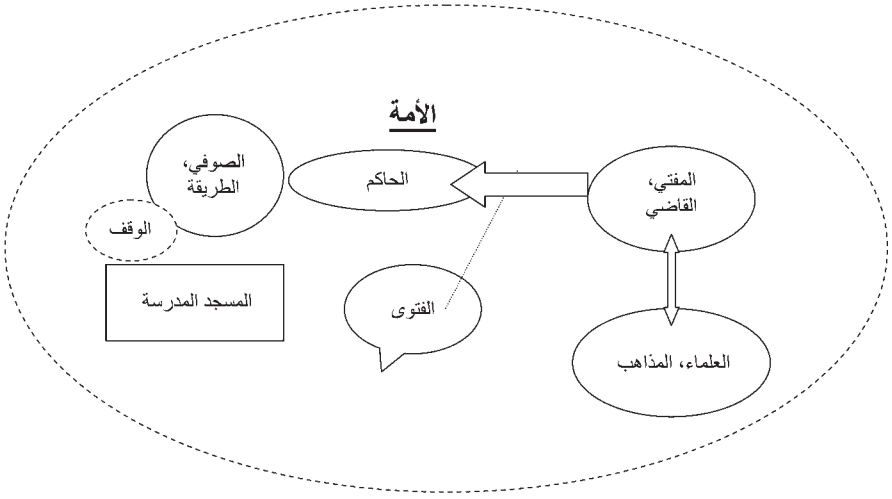

شكل رقم (2) الميدان العام التقليدي في المجتمع المسلم.

هناك ميادين تباحث تقليدية في المجتمع الإسلامي الملاوي تدور فيها خطابات قائمة على المنطق الإسلامي، وقد أصبحت هذه التقاليد أحد النماذج البدئية لميادين تشكيل الرأي العام في المجتمع المسلم المعاصر، حتى بعد انتهاء مرحلتي الاستعمار والتحديث.

وهناك أنواع مختلفة لميادين تشكيل الرأي العام في المجتمع المسلم المعاصر بعد انتهاء مرحلتي الاستعمار والتحديث: وسائل الإعلام كالتلفاز والصحف اليومية التي تخضع لسيطرة مباشرة من الحكومة والحزب الحاكم، سواء أكانت إدارتها حكومية أو رأسمالية ضخمة، وميادين التباحث الإسلامية التي لا تخضع لسيطرة الحكومة، فوسائل الإعلام دائماً بوق دعاية وثيق الصلة بنظام الحكم، وقلما تسمح بتوجيه انتقادات للحكومة، أو تسمح بإعلان أصوات الأقليات والخطابات الإسلامية أو سماعها أو نشرها (باستثناء بعض الحالات النادرة)، وتمثل وسائل الإعلام الاتجاه السائد في المجتمع تمثيلاً سطحياً، بينما تُهَمِّش ميادين التباحث الإسلامية التقليدية. وقد نظّمت الحركات الإسلامية النزّاعة إلى التحديث معظم ميادين التباحث الإسلامية المتنوعة، وهذه الميادين شرط أساسي في النظام الاجتماعي الإسلامي، وكثيراً ما توجد مساحةً لنقد الحكام، وقد حازت على الشعبية باستخدامها لتكنولوجيا الاتصالات المعلوماتية الحديثة، فأصبحت بذلك العمود الفقري للنشاطات الإسلامية، وتعني الحركة الإسلامية هنا الحركة الهادفة إلى جعل الإسلام (الشريعة) قانون الفرد والمجتمع، لاسيما في المجتمع المسلم المعاصر[19]، وأكبر هذه الحركات في ماليزيا هي حزب ماليزيا الإسلامي (PAS) الذي يناصر إقامة دولة إسلامية تطبق الشريعة، وتضم الحركات الأخرى مجموعة من المنظمات غير الحكومية (NGOS) مثل حركة الشباب الإسلامي

الماليزية (ABIM)، وجماعة إصلاح ماليزيا (JIM)، كما يوجد كثير من الأشخاص ذوي الاتجاه الإسلامي كالأعضاء السابقين في حركة الشباب الإسلامي الماليزية ضمن صفوف المنظمة القومية الملاوية المتحدة UMNO (حزب الحكومة)، وتستغل الحركة الإسلامية التي تحظى بفرص محدودة جداً للكلام في وسائل الإعلام، وتعاني من تشويه خطاباتها في وسائل الإعلام، وهي تستغل ميادين التباحث الإسلامية كي تنظم حركاتها وتنشر أفكارها، ولذلك تستطيع الحركة الإسلامية أن تتنافس مع حزب الحكومة على قدم سواء.

من ناحية، يحتكر حزب الحكومة والمؤسسات الضخمة وسائل الإعلام كالصحف اليومية، فتكون بذلك بوق دعاية لها، ومن ناحية أخرى، تشبه ميادين التباحث المنافسة الجماهير المضادةَ التي ذكرتها نانسي فريزر (Nancy Fraser). تنتقد فريزر الميادين العامة الليبرالية التي وصفها هابرماس بأنها لا تسمح إلا للمواطنين المثقفين بالمشاركة في النقاش، وأن في كل مجتمع ميداناً واحداً كهذه الميادين، من الراجح أن يُقصي فعلياً غير المثقفين والأقليات، وأن الميدان العام مثالي للغاية، ولا تكمن المشكلة في جعل هابرماس الميدانَ العام الليبرالي ميداناً مثالياً فحسب، بل في إخفاقه في دراسة ميادين عامة أخرى منافسة غير ليبرالية وغير برجوازية. (فريزر، 1993م، ص115)[20].

إن الصحف اليومية والمذياع والتلفاز وغيرها من وسائل الإعلام في المجتمع المسلم تمنح فرصاً ضئيلة للغاية، ومن الأرجح أن تعكس أصوات أقلية من المواطنين. تقول فريزر إن هناك ميادين عامة أخرى، يدير فيها الأشخاص الذين تعسر عليهم المشاركة في الميدان العام الليبرالي مناقشاتهم، ويصوغون آراءهم العامة بطريقتهم الخاصة. وتسمي فريزر هذه الميادين العامة: الجماهير المضادة أو الميادين العامة المضادة.

وعلى العكس، ظهرت مجموعة من الجماهير المضادة المنافسة، معاصرة إجمالاً للميدان العام البرجوازي، تشمل الجماهير القومية، وجماهير الفلاحين الشعبية، وجماهير نخبة النساء، وجماهير الطبقة العاملة، وهكذا وُجدت جماهير منافسة منذ البدء، وليس فقط في أواخر القرنين التاسع عشر والعشرين كما ألمح هابرماس. (فريزر، 1993، ص116).[21]

وفي هذه الميادين العامة المضادة بالذات، تحاول فريزر أن تجد ديناميكية صياغة الآراء العامة من خلال المناقشات المنفتحة في المجتمع، ومنذ التسعينات ظهرت مجموعة من الدراسات الميدانية حول الميادين العامة المضادة أو الميادين العامة البديلة فيما يتعلق بميادين البحث غير السائدة، المؤلفة من الأقليات والأشخاص المهمشين، فعلى سبيل المثال، هناك دراسة قدمها نيغت (Negt) وكلوغ (Kluge) حول الميدان العام المضاد للطبقة العاملة[22]، وهناك دراسة أخرى قدمها غيلروي (Gilroy) حول الميدان العام المضاد للمجتمع المهاجر الأفريقي في

لندن، وطريقته الأصلية في التعبير عن خطاباته من خلال اللغة العامية والموسيقى والرقص في الكرنفالات والنوادي ومجالات أخرى[23].

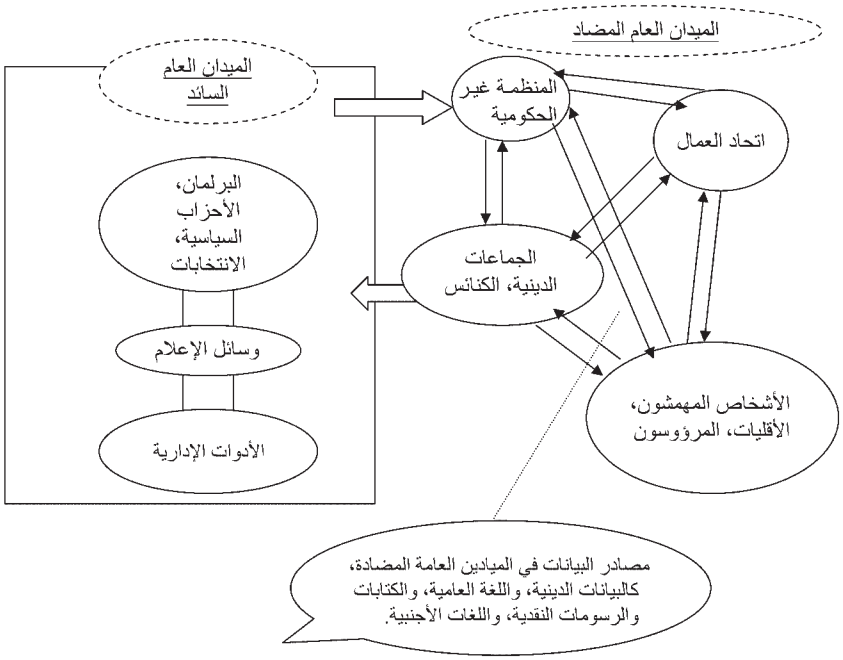

شكل رقم (3): الميدان العام السائد والميادين العامة المضادة.

إن المجتمع المسلم المعاصر خلال الاستعمار والتحديث يشبه مجتمعاً غربياً من جهة أن هناك حكومة متمركزة وشركات ضخمة تهيمن على وسائل الإعلام، كما أن النشاطات الإسلامية الاجتماعية والسياسية خضعت دون مقاومة لتأثير التحديث، كتحديث النظام التعليمي، والمنظمات المركزية، والانتفاع من الصحف اليومية والانترنيت وغيرها من وسائل الإعلام، وكانت النتيجة أن اتخذت أعداد متزايدة من الحركات الإسلامية القائمة على ميادين تباحث إسلامية أسلوبَ نشاط متأثر بالأسلوب الغربي[24]. إن المجتمع المسلم الحديث يشبه المجتمع الغربي في وجود ميادين عامة مضادة للتباحث تخضع لتهميش وسائل الإعلام الإقصائية، علاوة على ذلك، تعزز العديد من الحركات الإسلامية المعاصرة المشاركةَ العامة، وتؤيد غالباً العمل على خلق مجتمع مدني وميادين عامة[25]. وفي جنوب شرق آسيا أيضاً، تطرح حركات إسلامية عديدة خطابات سلمية حول المجتمع المدني والميادين العامة، وفي ماليزيا تصر الأحزاب السياسية كحزب ماليزيا الإسلامي، والمنظمات غير الحكومية كحركة الشباب الإسلامي الماليزية وجماعة إصلاح ماليزيا، على ضرورة تطوير المجتمع المدني والميادين العامة في المجتمع الماليزي.[26]

4. الميادين العامة في ماليزيا

في ماليزيا، أحد البلدان متعددة الأعراق، تُمارس الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إما من قبل الجماعات العرقية المتنوعة جماعياً أو داخل كل جماعة عرقية، ورغم ادّعاء بعض الأحزاب السياسية أنها أحزاب متعددة الأعراق، يتألف كل حزب سياسي من مجموعة وحيدة، كالمنظمة القومية الملاوية المتحدة التي تتألف في جوهرها من الملاويين، من جهة أخرى، يتألف الاتحاد الحاكم (الجبهة القومية BN) ومجلس الوزراء من جماعات متعددة الأعراق، وتُدار الأنشطة عادة داخل كل جماعة عرقية بلغتها الخاصة إلا إن استُخدمت اللغة الانكليزية، فالملاويون يتكلمون بلغة الملايو، والصينيون يتكلمون بالصينية (بلهجاتها المتنوعة)، والهنود يتكلمون بالتاميلية، كما أنهم يتكلمون لغاتهم المحلية الخاصة داخل جماعتهم العرقية الخاصة، ويستخدمون للتعليم أيضاً لغاتهم المحلية في بعض المدارس الرسمية والخاصة، ولا تختلف وسائل الإعلام، فهناك صحف يومية وإذاعات باللغات الملاوية والصينية والتاميلية، كما أن هناك صحفاً وإذاعاتٍ باللغة الإنكليزية في متناول الجماعات العرقية المتنوعة، وفيما يتعلق بالمجالات العامة التي تشكل مكاناً لصياغة الآراء العامة، هناك ميادين متعددة الأعراق من جهة، وميادين أحادية العرق من جهة أخرى، ويعالج هذا البحث بشكل رئيسي الميادين العامة للمسلمين الملاويين.

تدير الحكومة والأحزاب السياسية المشاركة في الجبهة القومية وسائلَ الإعلام إدارة إقصائية، وبشكل أدق، تنخرط المنظمة القومية الملاوية المتحدة انخراطاً تاماً في إدارة الصحف الناطقة بلغة الملايو: أوتوسان (Utusan) وبيريتا هاريان (Berita Harian)، وإدارة الصحيفة الانكليزية: نيو ستريتس تايمز (New Straits Times)، وذلك بامتلاك أسهم هذه الشركات[72]. وتدير الدولة المحطتين التلفزيونيتين TV1 وTV2 وتمتلك الحكومة معظم أسهم محطات البث التجارية مثل TV3وntv7 و8TV. وتمثل ميديا بريما (Media Prima)[28] الهيئة الإدارية لـ TV3 و8TV، كما تدير نيو ستريتس تايمز، وتنخرط انخراطاً عميقاً في إدارة NTV7.[29]

المحطة التلفزيونية	المالك	تاريخ التأسيس	نطاق الجمهور
البث الأرضي			
TV 1	آر تي إم	1963	قومي النطاق
TV2	آر تي إم	1969	قومي النطاق
TV3	ميديا بريما	1984	قومي النطاق
Ntv7	إن تي في 7	1998	قومي النطاق
8TV	ميديا بريما	2004	قومي النطاق
ASTRO	إيه إس تي آر أو	1996	للمشتركين فقط
Mi TV	شركة مي تي في	2005	للمشتركين فقط
Fine TV	نيت ورك غايدنس	2005	للمشتركين فقط

آر تي إم (إذاعة وتلفاز ماليزيا) تخضع لإدارة الحكومة، وتقع تحت سلطة وزارة المعلومات.
ميديا بريما وإيه إس تي آر أو وشركة مي تي في ونيت ورك غايدنس شركات خاصة.
جدول رقم (2): المحطات التلفزيونية في ماليزيا.[30]

بما أن وسائل الإعلام في ماليزيا خاضعة لإدارة الحكومة والحزب الحاكم كما بيّنا آنفاً، فإنها تقصي بحذق الخطابات الناقدة للحكومة، وتطرح مضامين تهدف إلى تدمير صورة المعارضة، قدّمت أمريتا مالهي (Amrita Malhi) التقرير التالي في برنامج تلفزيوني أثناء الانتخاب الفرعي لمجلس نواب ولاية بيرلس (Perlis) في يناير/كانون الثاني 2002م:

إن الانتخاب الفرعي لمجلس نواب ولاية إنديرا كيانغان (Indera Kayangan)، المنعقد في ولاية شبه جزيرة بيرلس الشمالية في يناير/كانون الثاني 2002م، فاز به ائتلاف الجبهة القومية (BN) فوزاً حاسماً بأغلبية متزايدة، لكن هذا النصر لم يَخلُ من فضيحة، فَبِغَضِّ النظر عن قضية الباصات المكتظة من "الناخبين الوهميين" المحتملين الذين وصلوا في يوم الانتخابات، عُرضت فقرة تلفزيونية مثيرة للجدل على التلفزيون القومي الماليزي خلال حملة الانتخابات، تبدأ الفقرة بصورة لامرأة تحمل ملامح ملاوية، ولا ترتدي حجاباً أو خماراً، في مشهد مكتبي معاصر، ويُسمع صوت راوية ذكر يقول باللغة الانكليزية: "[إنهم] يحرمون الحسناوات من

العمل، ويحظرون منافذ التسلية، ويعدّون اغتيال الإرهابيين المقاتلين لأعضاء الحكومة غير المسلمين [عملاً مسلياً]". ويتابع الصوت قائلاً: "إن سقط هذا البلد في أيدي المتطرفين والمقاتلين المتدينين، فلا يستحيل أن تواجه النساء في هذا البلد مصيراً مماثلاً لمصير النساء الأفغانيات". وتضم الصور التالية صورة لفاضل نور (Fadzil Noor)، رئيس حزب ماليزيا الإسلامي آنذاك، وصوراً لمجموعة من قواد الأحزاب، ومشاهد لنساء أفغانيات منقبات وأطفال أفغانيين تحوطهم مشاهد دمار الحرب، ويُختَتَمُ المشهد السينمائي بآية قرآنية من سورة البقرة: {ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة}. كما يحتوي على مشهد عنيف عنفاً بيّناً، يعرض امرأة راكعة مبرقعة، ينفّذ فيها مسلح طالباني حكم الإعدام، ويتكرر هذا المشهد مرات عديدة على نحو بطيء.

لقد بُثَّت الفقرة التي يبلغ زمنها 90 ثانية عدة مرات على المحطات التلفزيونية الحكومية: آر تي إم 1و2، وعلى آر تي إم 3: المحطة التي تمتلكها مجموعات مقربة من الحكومة، خلال فترة نشرات الأخبار الليلية التي يتابعها أكبر عدد من المشاهدين، في يناير/كانون الثاني عام 2002 م. (أمريتا مالهي، 2003، ص240)[31].

وبالإضافة إلى السيطرة على وسائل الإعلام التي تلبس لبوس الإدارة المشتركة، تحول سيطرة القانون دون قيام وسائل الإعلام بدورها كميدان لصياغة الآراء العامة من خلال المناقشات المنفتحة. وتضم القوانين الرئيسية المسيطرة على وسائل الإعلام قانون الطباعة والنشر المسنون عام 1984م، وقانون البث المسنون عام 1988م، وقانون الشركات القومية لتطوير الأفلام المسنون عام 1981م.[32]

تقول المادة 13، البند1 من قانون الطباعة والنشر: يجوز لوزير الداخلية إلغاء ترخيص أي آلة طابعة استُخدمت لطباعة أي منشورات تضر بالنظام العام أو الأمن القومي. وتقول المادة 13- أ، البند1: إن أي قرار للوزير برفض منح رخصة أو إلغائها أو تعليقها هو قرارٌ نهائي، ولا يمكن الاعتراض عليه في أي محكمة، أو على أي أساس أبداً. وتقول المادة 13- ب: لا يُمنح أي شخص فرصة للاستماع فيما يتعلق بطلبه لرخصة، أو فيما يتعلق بإلغاء أو تعليق رخصة مُنِحَهَا وفقاً لهذا القانون.[33]

في عام 1987م ظهر هنالك قمع صحفي، اعتُقِلَ فيه ما ينوف على مائةٍ من الصحفيين والناشطين الاجتماعيين، وقواد المعارضة والعلماء وناشطي حقوق الإنسان، والعاملين الاجتماعيين، وعُلِّقَت رخص إصدار بعض الصحف بموجب قانون الطباعة والنشر[34]. وعلاوة على ذلك، سُنَّ قانون السرية الرسمية (OSA) عام 1972م، وقانون الأمن الداخلي (ISA) عام 1960م للحفاظ على الأمن، لكنهما يُستخدمان غالباً للسيطرة على وسائل الإعلام، ويفرضان إجراءات صارمة على صحف المعارضة، وعندما حصد حزب ماليزيا الإسلامي مكاسب مهمة في الانتخابات

العامة عام 1999م اعتُقل رئيس التحرير والناشر في صحيفة ماليزيا الإسلامي: صحيفة هاراكا (Harakah) بتهمة التحريض على الشغب، وأُجيز للصحيفة أن تصدر عددين شهرياً بدلاً من عددين أسبوعياً.[35]

إن أحد أسباب توقع العديد من المسلمين الملاويين إعطاء الجماهير المضادة الإسلامية مكاناً لصياغة الرأي العام هو عجز وسائل الإعلام عن تقديم ميدان عام لنقاشات مفتوحة وفي متناول الجميع.

5- الإسلام والميادين العامة في ماليزيا

عاش كاتب هذا البحث في مجتمع المسلمين الملاويين في كوالالمبور، وولاية سيلانغور المحيطة بها، وولاية كيلانتان في الجزء الشمالي من شبه الجزيرة الملاوية، مدة سنتين ونصف من عام 2002م إلى 2005م، مكث خلالها في المؤسسات التعليمية كالمدرسة الدينية، والجامعة الإسلامية العالمية، وشارك في العبادات الدينية اليومية وراقبها في المجتمع الإسلامي الملاوي المحلي: ألا وهي ما يُسَمّى بالأركان الخمسة والشعائر الستة، والعبادة الجماعية في المساجد أيام الجمعة، والمهرجانات المسماة بالأعياد، وصيام شهر رمضان، وأداء الزكاة. كما قام الكاتب في الوقت نفسه بمراقبة الحركتين الإسلاميتين: حزب ماليزيا الإسلامي وحركة الشباب الإسلامي الماليزية، وشارك فيهما، ومن خلال ملاحظاته، يعيد التأكيد على احتلال المنطق الإسلامي والميادين الإسلامية لدور مهم في صنع القرارات وصياغة الآراء العامة في المجتمع الإسلامي الملاوي.

لقد تقدم التحديث مع الأسلمة في المجتمع الإسلامي الملاوي في ماليزيا الحديثة في وقت واحد، وغالباً ما يُستخدم مصطلح "الأسلمة" للإشارة إلى ظواهر مختلفة يهتم بها الباحثون ووسائل الإعلام، ويمكن تصنيف هذا المصطلح في الفئات التالية:

1- رفع نسبة عدد المسلمين في مجتمع ما إلى 100%
2- تحسين مستوى المعرفة الدينية أو الممارسات الدينية عند المؤمنين في مجتمع إسلامي ما.
3- نشر المعرفة والنُظُم الحديثة التي أُعيدت صياغتها بما يتلاءم مع الشريعة، ويتم التركيو على هذا الأمر كثيرا، لاسيما في ماليزيا. ومن المحاولات الفعلية: "أسلمة البنية القانونية"، و"أسلمة المال"، و"أسلمة العلم والتكنولوجيا"، و"أسلمة وسائل الإعلام" ....إلخ. ومن هذا المنطلق، تمثل "الأسلمة" الفلسفة الجوهرية لحركة الشباب الإسلامي الماليزية، التي تركت تأثيرها على سياسة الحكومة في "الأسلمة" منذ الثمانينات.

4- انعكاس المبادئ الإسلامية أو إدخال الشريعة إلى البنية القانونية القومية والنظام الإداري، وهذا هو الهدف السياسي لحزب ماليزيا الإسلامي.

وأثناء الخضوع للحكم البريطاني، تقدمت أسلمة المجتمع المسلم الملاوي بالمعنى المذكور في البند الثاني على نحو أسرع مما كانت عليه من قبل، وأصبح تحسين المعرفة والممارسات الدينية ممكناً بعد تطوير التكنولوجيا في النقل والاتصالات والطباعة التي قدمها الاستعمار، فقد زادت التطويرات في حقل النقل كالقوارب البخارية وافتتاح قناة السويس عام 1869م، وزيادة أعداد الحجاج والطلاب الأجانب القادمين من جنوب شرق آسيا إلى مكة زيادة كبيرة. وفي الوقت ذاته، هاجر عرب من الشرق الأوسط (لاسيما عرب حضرموت في اليمن) إلى جنوب شرق آسيا[36]. وأُسست منظمة نشر ناطقة بلغة الملايو بإدارة الحكومة المحلية عام 1884م في المملكة العربية السعودية، ونُقلت الكتابات الكلاسيكية حول الدراسات الإسلامية من اللغة العربية إلى لغة الملايو، وأُعيد طبعها في سنغافورة، ووُزِّعت في شتى أرجاء جنوب شرق آسيا[37]. وأصبحت سنغافورة منطلق نشر الكتب وتوزيعها. وطرحت مجلة الإمام إصدارها الأول في سنغافورة عام 1906م لتقوم بدور رئيسي في تقديم الإصلاح الإسلامي الحديث إلى ماليزيا، وهي مجلةٌ شبيهة بالمجلة التي أصدرها من قبل الشيخ محمد عبده في مصر، وغيره من المفكرين في الشرق الأوسط[38]، ومنذ ذلك الحين، جاءت الحركة الإسلامية في ماليزيا بتكنولوجيات الطباعة ووسائل الاتصال الحديثة، وبالمناهج الغربية الحديثة للتنظيم والحركة، وأصبحت هذه التكنولوجيات والمناهج شائعة، مما يدل ضمناً على إمكانية تعبئة الجمهور باستخدام وسائل الاتصال معه.

حُقِّقت الأسلمة في الفئة الثانية المذكورة آنفاً – تحسين مستوى المعرفة الدينية والممارسات الدينية للشعب المسلم– من خلال التعليم على وجه الخصوص، ولعب العلماء المتأثرون بحركة الإصلاح الإسلامية الحديثة دوراً رئيسياً في جعل التعليم الإسلامي في متناول مدارك الجمهور، وقد كانت هناك تسهيلات في التعليم الإسلامي تُدعى بوندوك (Pondok)، يركز فيها الناس على حفظ القرآن والحديث وغيرهما من الكتب الإسلامية المعتمدة، ودعت مجلة الإمام 1906م إلى طراز جديد من التسهيلات التعليمية، فأُنشئت مدرسة الإقبال الإسلامية عام 1908م لتقديم مناهج دراسية تحتوي على الجغرافية والتاريخ والرياضيات واللغة الانكليزية بالإضافة إلى التعليم الإسلامي التقليدي، وهكذا قُدمت تسهيلات تعليمية إسلامية مشابهة لهذا النوع الجديد في أماكن مختلفة، ونتيجة لانتشار التعليم بين صفوف الشعب، تقلصت نسبة الأمية، فارتفع مستوى المعرفة الإسلامية في المجتمع المسلم الملاوي، وأصبح التعليم بذلك أساس أسلمة المجتمع المسلم الملاوي في القرن العشرين، مما أدّى إلى ارتفاع مستوى التعليم الإسلامي وبالتالي زيادة كبيرة في عدد العلماء الذين أصبحوا قادة مهمين للتعليم الإسلامي، ومساهمين أساسيين في الأسلمة في الحركة

الإسلامية وفي الإدارة الإسلامية.[39]

كان للعلماء سلطة معينة[40] في المجتمع المسلم الملاوي، فقد قاموا بإدارة الأوقاف أو جمع التبرعات لصالح المدارس الدينية والمساجد، ولعبوا دوراً مهماً في الحفاظ على ميدان للخطابات الإسلامية في المجتمع المسلم الملاوي، وتعني كلمة "الوقف" أمراً يوقف المالك الأصلي ملكيته من أجله، ويهبها لله لتُستخدم لغرض معين. وللانخراط في الإدارة في مجالات التعليم وجمع أموال الزكاة وتوزيعها وإدارة المساجد، كما تولى العلماء أعمالاً في الخدمة المدنية على مستوى الولايات كالمجلس الديني الإسلامي، والشؤون الدينية الإسلامية، ثم على المستوى الفيدرالي كإدارة التنمية الإسلامية (JAKIM)، ومكتب رئيس الوزراء، والمؤسسات التعليمية العامة، والجامعة الإسلامية العالمية وغيرها من الجامعات، ومجالس الخبراء التابعة للحكومة مثل معهد الفكر الإسلامي لماليزيا (IKIM). وأصبح العلماء المنخرطون في التعليم الإسلامي أساس إنشاء حزب ماليزيا الإسلامي في الخمسينات.[41]

استُخدم الوقف لتقديم التسهيلات التعليمية، وللانفاق على المساجد أيضاً التي هي مكانِ العبادة والميدان المهم للخطابات الإسلامية، ولعب العلماء دوراً مهماً في الإمامة والإرشاد، وتعليم الناس أنه يجب على كل ذكر بالغ حضور صلاة الجمعة في المساجد، وتقترن الصلاة دائماً بالخطبة التي تتناول مواضيع شتى، فلا تقتصر على الشكليات الدينية، بل تتناول قضايا أخلاقية وأسرية واجتماعية وإدارية وعالمية أيضاً، وعندما حضر كاتب هذا البحث صلوات الجمعة في ماليزيا، كان موضوع الخطبة نقد غزو الحكومة الأمريكية لأفغانستان والعراق، والدعاء لأرواح ضحايا الزلزال وضحايا تسونامي في إقليم أتشيه، وتتسع الموضوعات أحياناً لتشمل نقد سياسات الحكومة كسياساتها المتعلقة بقانون الجزاء، والجدال حول الدولة الإسلامية، ونقد انتهاك قانون الأمن الداخلي لحقوق الإنسان الذي يجيز اعتقال المشتبه فيه دون محاكمة، وهكذا لا يقدّم المسجد مكاناً للعبادة فحسب، بل ميداناً لنشر الخطابات القائمة على المنطق الإسلامي بعيداً عن سيطرة الحكومة.[42]

خلال السبعينات وبعدها، ظهرت حركات متنوعة تحمل اسم حركة الدعوة، تهدف إلى العودة إلى الإسلام وجعله قانون الحياة والمجتمع، وحاولت هذه الحركات تحقيق الأسلمة بالمعنى المذكور آنفاً في البند الثالث ، وقد عقدت هذه الحركات اجتماعات دورية على شكل مجموعات صغيرة حملت اسم "الأسرة" أو "الحلقة"، كما عقدت اجتماعات للوعظ تُدعى سيراماه (ceramah)، وجعلتها الوسيلة الرئيسية للتواصل لأسباب منها صعوبة استخدام وسائل الإعلام، وتمتاز وسائل الاتصال هذه بأنها تؤمّن الاستجابة القاعدية المفصلة والتواصل الشفهي وجهاً لوجه، وهذا جزء من تقاليد المجتمع المسلم، وأصبحت بديلاً وميداناً عاماً مضاداً، كما شغلت مكاناً مهماً في صياغة

الرأي العام في المجتمع المسلم الملاوي.

"الأسرة" جلسةٌ دراسية دورية لمجموعة صغيرة، واجتماع للنقاش الودي، يتعلم فيه الناس القرآن والحديث، ويقرؤون نصوصاً تتماشى مع فلسفة الدعوة، وبالنسبة إلى حركة الشباب الإسلامي الماليزية، هناك أنواع متعددة للاجتماعات: اجتماع "الأسرة" الذي يتألف من خمسة جيران تقريباً، ويُعقد مرة أسبوعياً، واجتماع "الأسرة" الذي يُعقد في كل شهر مرة على مستوى محلي، واجتماع قومي سنوي، ويلعب كل اجتماع دوراً أكثر أهمية من القائمة البريدية أو الصحيفة الناطقة بلسان الحزب في إرسال الوصايا وتقاسمها بين مختلف المستويات داخل المنظمة. وتستخدم حركة الشباب الإسلامي الماليزية "الأسرة" وسيلةً رئيسية لتوسيع المنظمة ونشر مبادئها داخل المجتمع، وذلك بدعوة الجيران والزملاء للانضمام إلى "الأسرة"، كما يستخدم حزب ماليزيا الإسلامي وغيره من المنظمات غير الحكومية نظاماً شبيهاً بالأسرة كأساس لنشاطاتهم.

وخلال السبعينات، اتخذت حركات الدعوة بما فيها حركة الشباب الإسلامي الماليزية موقفاً ناقداً للحكومة، رغم اشتراك حزب ماليزيا الإسلامي في الائتلاف الحاكم أوائل السبعينات، وبعد تأسيس إدارة مهايتر عام 1981م، انضم عدة أعضاء من حركة الشباب الإسلامي الماليزية، مثل رئيسها أنور إبراهيم إلى الحكومة والحزب الحاكم: المنظمة القومية الملاوية المتحدة عام 1982م (خلال الفترة ذاتها انضم رئيس حركة الشباب بالوكالة فاضل نور وعدة أشخاص آخرين من الحركة إلى حزب ماليزيا الإسلامي). وهكذا أُطلقت سياسة الأسلمة بمبادرة الحكومة المركزية الفيدرالية، وفي حقول التعليم والسياسة الاقتصادية والنظام القانوني بدأت الأسلمة بالمعنى الثالث – وهي الأسلمة التي ناصرتها حركة الشباب الإسلامي الماليزية من خلال حركة الدعوة– تترك أثرها على الحكومة والحزب الحاكم في تطويرهما لسياساتهما، يلفت روف (Roff) الأنظار إلى أن الأسلمة التي قادتها الحكومة المركزية الفيدرالية كانت تحويلاً للإدارة الإسلامية إلى إدارة مركزية فيدرالية مؤسساتية[43]. وقد تداخلت سياسة الأسلمة التي طورتها إدارة مهايتر بسياسة "الملاويون أولاً" التي تهدف إلى ترقية اندماج الأمة في المجتمع الملاوي من مستوى الحكومة المركزية الفيدرالية، ولذلك تم تحسين وتوسيع قسم التنمية الإسلامية (JAKIM) وغيره من الأدوات الإدارية المسؤولة عن الإدارة الإسلامية على نحو جذري، وبدأت أعداد متزايدة من أعضاء حركة الشباب الإسلامي الماليزية والعلماء بالالتزام بالإدارة[44]. أما حزب ماليزيا الإسلامي فهو الذي انتقد الأسلمة التدريجية التي تقودها المنظمة القومية الملاوية المتحدة والحكومة المركزية الفيدرالية وفقاً للمنطق الإسلامي، وهو الذي أيد إدخال الشريعة فوراً وتأسيس أمة إسلامية تأييداً متطرفاً.

ومنذ أن تولى حزب ماليزيا الإسلامي زمام حكومة ولاية كيلانتان عام 1990م وولاية تيرنغ

غانو عام 1999م (مني الحزب فيما بعد بالهزيمة في الانتخابات العامة لعام 2004م وخسر حكم ولاية تيرنغ غانو، بينما حافظ على ولاية كيلانتان)، دخل في منافسة مع المنظمة القومية الملاوية المتحدة للفوز بدعم الناخبين المسلمين الملاويين، وتحت نظام قيادة العلماء، شكّل الحزب منافساً للمنظمة القومية بخصوص الجدال حول الشريعة الإسلامية. لقد جعل الحزب من علمائه الناشطين قاعدته القوية.

1971م	تأسيس حركة الشباب الإسلامي الماليزية (ABIM).
1971م	تطوير مركز الأبحاث الإسلامية، وتوسيعه ليصبح المركز الإسلامي، وقسم التنمية الإسلامية (JAKIM) فيما بعد.
1972م	تأسيس قسم الشؤون الدينية في وزارة التعليم.
1981م	تأسيس إدارة مهايتر.
1982م	انضمام أنور إبراهيم وغيره من أعضاء حركة الشباب إلى المنظمة الملاوية المتحدة (UMNO).
1983م	تأسيس الجامعة الإسلامية العالمية.
1983م	قانون الصناعة المصرفية الإسلامية.
1984م	تأسيس مؤسسة التأمين الإسلامي في ماليزيا.
1990م	تولي حزب ماليزيا الإسلامي (PAS) حكم ولاية كيلانتان.
1993م	إقرار مجلس نواب ولاية كيلانتان مشروع قانون هدهد (وهو قانون جزاء قائم على الشريعة).
1994م	سحب الرخصة القانونية من دار الأرقم.
1998م	حدوث أزمة العملة الآسيوية، وطرد أنور إبراهيم، رئيس الوزراء بالوكالة ووزير المالية، اعتقال العديد ممن لهم صلة بحركة الدعوة.
1999م	فوز حزب ماليزيا الإسلامي (PAS) بمكاسب رئيسية في الانتخابات العامة. تأسيس الحزب لحكومة ولاية تيرنغ غانو.
2000م	إعلان رئيس الوزراء مهايتر ماليزيا دولة إسلامية.
2003م	تأسيس إدارة عبد الله، وتبنيها لـــ "الإسلام الحضاري" موجزاً لنهج الحكومة.

جدول رقم (3): جدول التواريخ المتعلقة بالأسلمة.

استخدم حزب ماليزيا الإسلامي وحركة الشباب الإسلامي الماليزية ودار الأرقم وغيرها من حركات الدعوة جلسات الوعظ للتواصل، وهنا أيضاً لم يكن أمام قوة المعارضة في ماليزيا إلا أن تعتمد على التواصل الشفهي وجهاً لوجه، حيث لا يُسمح لها باستخدام وسائل الإعلام إلا بشق الأنفس، وترى النظرة البديلة أن هذه الطريقة في التواصل تشيع جواً من الألفة بين الشعب المسلم

الملاوي وقواده الإسلاميين، كما تقدم مجالس الوعظ – التي يتراوح عدد الحاضرين فيها من العشرات إلى عشرات الآلاف– مكاناً لنقاش الخطابات القائمة على المنطق الإسلامي ونشرها، وتؤثر في صياغة الآراء العامة، ويكمن سبب قدرة حزب ماليزيا الإسلامي على التنافس مع حزب الحكومة الذي يستولي على وسائل الإعلام، في وجود هذا النوع من الميادين العامة المضادة والبديلة.

إن الخطابات المُلقاة في مجالس الوعظ وغيرها من المنتديات الإسلامية مألوفة للشعب المسلم الملاوي، لأنهم يدرسون في البوندوك (Pondok) وغيرها من المدارس الدينية، ولأنها مؤلفة من مصادر استطرادية في المجتمع الملاوي التقليدي، ولا يمكن خلق هذه الألفة بواسطة وسائل الإعلام أو معهد الفكر الإسلامي لماليزيا (IKIM) أو أي مجلس لخبراء إسلاميين تابعين للحكومة، حيث تؤكد هذه على الخطابات والاقتصاد ومذهب المنفعة ذات الصبغة الغربية. وعلى وجه العموم يجتمع مجلس الوعظ في المسجد أو في أحد المنازل أو في قاعة الاجتماعات أو في الهواء الطلق، ويبدأ بروح دعابة عرضية بعد صلاة العشاء، ويجتمع الناس هناك ليستمعوا ويتسلوا في جو عائلي، كما تُوجد أكشاك لبيع الطعام والمشروبات. قام فارش نور (Farish Noor) بتحليل خطابات نيك عزيز نيك مات: المرشد الروحي العام لحزب ماليزيا الإسلامي وكبير وزراء ولاية كيلانتان، وقال إن نيك عزيز يستخدم غالباً في مجالس وعظه تعابير مترفة تحتوي على استعارات باللهجة المحلية والعامية مُستقاة من الحياة اليومية، وإن أسلوبه نجح في إشاعة جو الألفة بينه وبين الشعب الملاوي[45]. وعلى سبيل المثال، يقول نيك عزيز:

لا يعود تاريخ خطبتنا إلى الأربعينات أو الخمسينات، بل إلى ما قبل الاستقلال، ويعود إلى الخطبة التي ألقاها الرسول والأنبياء في غابر الزمان.[46]

سواء أكنتَ ملك المكان أو قروياً كالعم ما (Ma)، مهما تكن يجب أن تعرف شيئاً واحدا هو أنك عبد لله.[47]

إن المعلم الصالح يقودك إلى الجنة، لا إلى المنصب فحسب، وأمثال هؤلاء الشيوخ مطلوبون في الإسلام.[48]

تُسَجَّل مواعظ الشيوخ المشهورين لتباع في الأسواق، يلفت مايكل فوكولت (Michel Faucautt)[49] الأنظار إلى فيض أشرطة الكاسيت لخطب آية الله الخميني وغيره من المرشدين، والتأثير التي تركته في صياغة الآراء العامة إبّان الثورة الإيرانية عام 1979م. وفي ماليزيا الحديثة، ما تزال أشرطة الكاسيت المتضمنة للخطب تُوَزَّع، لكن أشرطة الفيديو أوسع انتشاراً في السوق، وفي هذه الأيام تُبَثُّ بعض اجتماعات الوعظ عبر الانترنيت.[50]

وهكذا يلقي العلماء والحركة الإسلامية خطاباتهم الإسلامية في ميادين عامة إسلامية بديلة

مضادة داخل الإطار البرلماني لماليزيا، فيشكلون بذلك قوة ناقدة فعّالة، وثقلاً موازناً للحكومة، ويدفع ضغط قوة المعارضة والحاجة إلى التنافس مع حزب ماليزيا الإسلامي للحصول على دعم الناخبين المسلمين الملاويين، الحكومةَ إلى تعزيز سياسة الأسلمة دفعاً قوياً، ولذلك انخرط العديد من العلماء وأعضاء حركة الشباب الإسلامي الماليزية في الأدوات الإدارية، ومجالس الخبراء، والمؤسسات الحكومية، وقدّموا آلية مهمة لتقديم الأسلمة تقديماً سلساً، وبشكل أدق، لو حازت القوة المعارضة كحزب ماليزيا الإسلامي على دعم أوسع من الناخبين المسلمين بموجب الشرعية القائمة على المنطق الإسلامي، فسيؤكد الإسلاميون في الحكومة والأحزاب الحاكمة على التهديد الذي يمثله خصمهم، وبالتالي يصرون على تعزيز سياسة الأسلمة، وهكذا ينتفع العلماء بالبرلمان ونظام الانتخاب والإدارة، ومن ثم يتابعون قيامهم بدورهم التقليدي، دور مجموعة من الخبراء تمتلك سلطة تفسير الشريعة، ودور الناصح للحاكم أو الناقد له، يصف ياسوشي كوسوجي (Yasushi Kosugi) دور العلماء في مجتمع ما فيقول:

يجب أن نلاحظ خصوصاً أن القانون الإسلامي الذي ينظم المجتمع الإسلامي برمته لم يكن لِيُسَنَّ من قبل الدولة، وكما بحثنا في الفصل الثاني، إن العلماء الذين يتمتعون بسلطة التفسير لخبرتهم أشخاصٌ غير رسميين أصلاً، ولا مُعَيَّنِينَ من قبل الدولة، لكن الدولة تتصرف معهم في دهاء، فتتبنّى مجموعة من العلماء العصاميين كطبقة اجتماعية، وتتلاعب بمقام العلماء الاجتماعي، ومن الجليّ أن الحكومة قادرة على فرض ما نسميه " الحكم الإداري " أو الحكم الموافق للقانون التشريعي والقانون المحلي الحكومي لدولة حديثة، لكنها تعجز عن ضمان الشرعية التامة ما لم تذعن للقانون الإسلامي.[51]

هناك نوعان من الميادين العامة في المجتمع المسلم الملاوي: الميدان العام السائد كوسائل الإعلام الخاضعة لسيطرة الحكومة، والميادين البديلة المضادة كميادين المناقشات الإسلامية. ويتأثر كلا النوعين بالآخر، ويصوغان الآراء العامة للمجتمع المسلم الملاوي. ويلعب العلماء وأعضاء حركة الشباب الإسلامي الماليزية دوراً رئيسياً في الوساطة بين النوعين، وتضم المنظمة القومية الملاوية المتحدة عدة أشخاص من حركة الشباب، مثل أنور إبراهيم، كما يضم حزب ماليزيا الإسلامي عدة أشخاص من حركة الشباب، مثل الرئيس السابق فاضل نور، والرئيس الحالي هادي أوانغ (Hadi Awang)، اللذين يمثلان الاتجاه السائد في قيادة الحزب، ورغم انتسابهما إلى حزبين مختلفين، لا يزالان يتمتعان بتواصل حميم. ويتواصل العلماء أيضاً مع بعضهم البعض بصرف النظر عن انتمائهم الحزبي لأنهم يتقاسمون نظاماً معرفياً مشتركاً، ومصادر متنوعة، وتجربة الدراسة في الشرق الأوسط، داخل شبكة تقليدية للعلماء، لقد تنافست المنظمة القومية الملاوية المتحدة وحزب ماليزيا الإسلامي للحصول على الشرعية الإسلامية، وقدّمتا سياسات

قائمة على المنطق الإسلامي، فكان أن تحسنت الأسلمة لولبياً، وتقدمت نوعاً وكّاً.

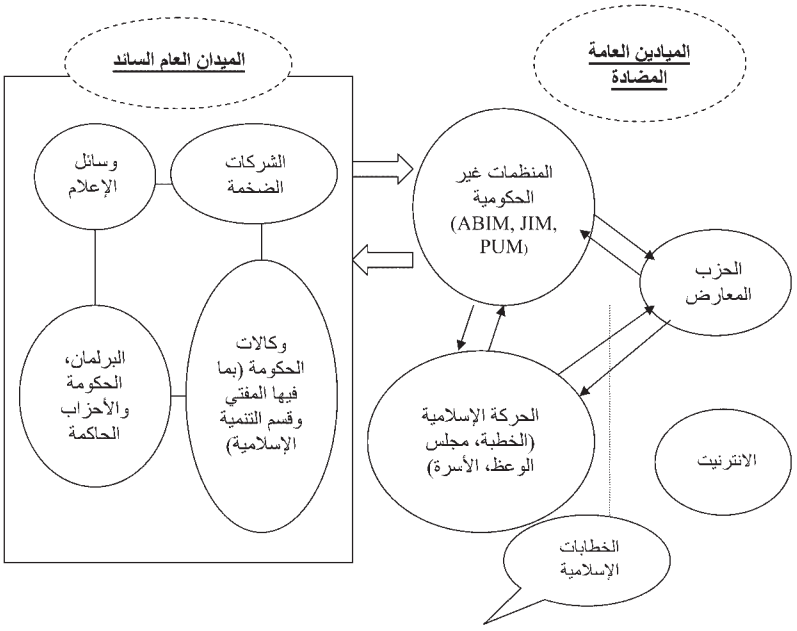

شكل رقم (4): الميادين العامة في المجتمع المسلم الملاوي الحديث.

إن الجدال الدائر حول الدولة الإسلامية أحد الحالات التي طوّرت فيها الآلية المذكورة آنفاً الأسلمةَ، وتعني "الدولة الإسلامية" نظاماً لتطبيق الشريعة ضمن إطار دولة قومية حديثة ذات سيادة، عندما زاد حزب ماليزيا الإسلامي مقاعده البرلمانية زيادة ملحوظة في الانتخاب العام لعام 1999م وتولى حكم ولاية ترينغ غانو في الوقت نفسه أيضاً، نُظِر إلى إدارة مهاتير على أنها تخسر دعم الناخبين الملاويين في تنافسها مع الحزب على الشرعية الإسلامية، وكردّ فعل، أكد رئيس الوزراء مهاتير عام 2001 م على أن ماليزيا قد أصبحت دولة إسلامية من قبل، ليبدي بذلك معارضته لحزب ماليزيا الإسلامي الذي ينادي بإقامة دولة إسلامية، والشخص الذي نصح رئيس الوزراء مهاتير بإعلان الدولة الإسلامية هو ناخايي أحمد (Nakhaie Ahmad)[52] أحد أعضاء حركة الشباب الإسلامي الماليزية سابقاً، ثم نائب رئيس حزب ماليزيا الإسلامي، ثم أحد أعضاء المنظمة القومية الملاوية المتحدة، ورئيس مؤسسة الدعوة الإسلامية في ماليزيا (YADIM) التابعة للحكومة، وهو الشخص الذي رسم الفكرة الأصلية للإسلام الحضاري التي تمثّل دليل السياسات الإسلامية لعبد الله، وعلى النقيض من ذلك، أكد حزب ماليزيا الإسلامي أن ماليزيا لا تُعتبر دولة إسلامية لعدم تطبيق الشريعة فيها إلى الآن، وأصدر عام 2003م وثيقة

الدولة الإسلامية التي ترسم رؤيتهم لحكومتهم المستقبلية[53]. ولم يكن هناك خيار للمنظمة القومية الملاوية المتحدة إلا أن تُوجد سياسة لتعزيز شرعيتها في الإسلام. ويطرح حزب ماليزيا الإسلامي شيئاً من سياسة الأسلمة، ويطبقها أحياناً على المستوى الحكومي في الولاية الخاضعة له، فَتَرُدُّ المنظمة القومية الملاوية المتحدة بطرح سياسة مضادة، فتدفع بذلك الأسلمةَ في المجتمع المسلم الملاوي إلى الأمام، وهذا هو النموذج الأساسي لتقدم الأسلمة في ماليزيا.

وفي الوقت الحالي، يؤكد "الإسلام الحضاري"[54] – دليل السياسات الإسلامية لإدارة عبد الله– على الخصائص الإسلامية للإدارة الحالية، وذلك لحاجتهم إلى التنافس مع حزب ماليزيا الإسلامي للحصول على الشرعية الإسلامية، وما تزال الأسلمة من نواحٍ متعددة قضية مهمة في الجدال السياسي في المجتمع المسلم الملاوي، ويبدو أنه لا مفر من أن تتبنى الحكومة سياسات متماشية مع الأسلمة تقريباً.

6- الخاتمة

في المجتمع المسلم الملاوي، يستطيع الميدان العام السائد، المتضمن لوسائل الإعلام الخاضعة للحكومة، وتستطيع الميادين العامة المضادة المتمثلة في الأسرة وجلسات الوعظ وغيرها، أن تؤثر في بعضها البعض من خلال العلماء وأعضاء حركة الشباب الإسلامي الماليزية، الذين يتقاسمون منطقاً إسلامياً. وبالمقابل، لا يجد الميدان العام السائد خياراً إلا أن يعامل القضية على أنها قضية جدلية، بسبب الشرعية المنطقية للإسلام، وضغط التعبئة الشعبية للميادين العامة المضادة، فيؤثر بذلك على سياسات الحكومة.

هناك آلية لتقدم أسلمة نُظُم متعددة في ماليزيا: تستجيب القوة الإسلامية في الحكومة إلى شعبية الحركات الإسلامية وإلى الآراء العامة للمسلمين الملاويين المصوغة في الميادين العامة المضادة والبديلة، وبناء على هذه الآلية، يهدف العلماء والإسلاميون إلى تعزيز أسلمة المجتمع الماليزي لتحقيق هيمنة الشريعة،التي هي هدفهم الأسمى. وتحتاج الهيمنة القائمة على الشريعة إلى نظام اجتماعي ملائم كشرط مسبق، وتشكل الميادين العامة التقليدية جزءاً منه.

وفي العديد من المجتمعات الإسلامية، تميل الحركات الإسلامية التي تهدف إلى الهيمنة القائمة على الشريعة إلى التعجّل، ولذلك تعرّض بعضها إلى قمع وحشي على يد الحكومة (كما حصل في مصر مثلاً)، أو انتهى بانتفاضة مسلحة وحرب أهلية مستميتة (كما حصل في الجزائر وطاجكستان مثلاً) ويضرب الإرهاب في العصر الحديث بجذوره إلى هذه الصراعات المسلحة جزئياً. ومن بين العديد من البلدان الإسلامية، يمكن أن نَعُدَّ ماليزيا البلد الذي حصد نتائج جيدة في تحقيق الأسلمة من خلال الإدارة، مع تجنبه للصراعات المسلحة، وإقناعه للعديد من الإسلاميين.

لقد كانت هناك حالات في ماليزيا أيضاً، تركت فيها حركات إسلامية متطرفة بعض التأثير[55]، لكن تعزيز الأسلمة التدريجية تمّ ضمن إطار البرلمان والنظام الانتخابي، دون التسبب بحرب أهلية أو إرهاب جماعي، وتقف وراء تقدم الأسلمة حقيقة مفادها أن القوة الإسلامية لا تنخرط في المعارضة فحسب، بل في الحكومة والحزب الحاكم أيضاً، ويلتزم العلماء والإسلاميون بصياغة الآراء العامة في ميادين النقاشات الإسلامية العامة المضادة والبديلة، بالإضافة إلى وسائل الإعلام الخاضعة للحكومة، ويصل هؤلاء العلماء وأعضاء حركة الشباب الإسلامي الماليزية بين الميدان العام السائد، والميادين العامة المضادة، فيمكّنون بذلك البرامج الإسلامية من الاندماج في سياسات الحكومة، جزئياً على الأقل.

يمكن أن نعدّ هذه الآليات أسلمةً لوسائل الاتصال الحديثة، ومحاولةً لإقامة النظام الاجتماعي الإسلامي. وتستطيع التجربة الماليزية وآليات الأسلمة أن تقدم دليلاً مفيداً للمجتمع المسلم الذي يتعرض لمخاطر الإرهاب والحرب الأهلية.

الحواشي والتعليقات:

[1] ناكاتا، كو. منطق ابن لادن. 2002م، طوكيو: شوغاكوكان.

[2] الإحصاء الرسمي للسكان والمساكن لعام 2002م، التقرير العام للإحصاء الرسمي للسكان والمساكن 2005م،كوالالمبور: ماليزيا.

[3] المرجع السابق. البيانات الإحصائية للإحصاء الرسمي المعدَّل عام 2000م. وتعني كلمة (Bumiputra) الأهالي، بما فيهم الملاويون.

[4] المرجع السابق. البيانات الإحصائية للإحصاء الرسمي المعدَّل عام 2002م.

[5] الدستور الفيدرالي لماليزيا. المادة 160 (2).

[6] الدستور الفيدرالي لماليزيا. المادة 3 (1).

[7] فانستون، جون. السياسات الملاوية في ماليزيا: دراسة للمنظمة القومية الملاوية المتحدة وحزب الإسلام، 1980م، كوالالمبور: هانيمان.

وبخصوص حزب ماليزيا الإسلامي: نشر الدين مات عيسى. حزب ماليزيا الإسلامي: إيديولوجيته وسياسته وصراعه ورؤيته نحو الألفية الجديدة، 2001م، كوالالمبور: حزب ماليزيا الإسلامي.

وفارش نور، الإسلام المطمور: التطور التاريخي لحزب ماليزيا الإسلامي الشامل PAS (1951-2003)، 2004م، كوالالمبور.

معهد الأبحاث الاجتماعية الماليزية: أُسس عام 1951م بتوجيه قسم الشؤون الدينية في المنظمة القومية الملاوية المتحدة. انفصل عنها عام 1954م بعد انضمام القوة الإسلامية المعارضة. ذو صبغة قومية جداً في بدايته، وداعمٌ للخصائص الإسلامية في عام 1986م وما بعده، عندما أقرّ مجلس شورى العلماء قيادتهم. هدفه الأسمى تأسيس دولة إسلامية. يتألف حالياً من 800,000 عضواً تقريباً.

انظر: كو ناكاتا، " حزب ماليزيا الإسلامي الشامل وقيادة العلماء " في الدراسة الفلسفية لجامعة ياماغوشي، 2000م، المجلد

التاسع، ص 17–40.

[8] قاد حركةَ الدعوة المُؤَسَّسة عام 1971م على يد أنور إبراهيم وآخرين محترفون جامعيون. تهدف إلى الأسلمة والحيلولة دون علمنة المجتمع الماليزي. انضم الرئيس أنور إبراهيم إلى المنظمة القومية الملاوية المتحدة عام 1982م (أصبح رئيس الوزراء بالوكالة فيما بعد). في العام التالي تولى الرئيس بالوكالة فاضل نور منصب نائب رئيس حزب ماليزيا الإسلامي (وأصبح رئيسه فيما بعد). يتألف حالياً من حوالي 60,000 عضواً.

[9] لا تشمل سياسات الأسلمة للمنظمة القومية الملاوية المتحدة التزامات الحاكم وفقاً للشريعة كما يطالب حزب ماليزيا الإسلامي، بل تشمل خطوات تمهيدية أو أسلمةً في حقول التعليم (التعليم الديني في التسهيلات التعليمية العامة)، والمال (المصارف وشركات التأمين الإسلامية)، والتسويق (نظام المصادقة على الحلال)، وزيادة ميزانية قسم التنمية الإسلامية في ماليزيا، ومعهد الفهم الإسلامي لماليزيا، ومركز الدعوة الإسلامية في ماليزيا، وتأسيس الجامعة الإسلامية، ووجود مضامين إسلامية في وسائل الإعلام. أي أنها أسلمة متماشية مع برنامج حركة الشباب الإسلامي الماليزية. (سيد فالي ريزا نصر. الوحش الإسلامي: الإسلام وصنع قوة الدولة. 2001م، نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد).

[10] تعني "الدولة الإسلامية" نظاماً لتطبيق الشريعة ضمن إطار دولة قومية حديثة ذات سيادة. وهي برنامج مشترك في الحركات الإسلامية السائدة في العالم كالإخوان المسلمين في مصر. ولا ينكر أعضاء حركة الشباب الإسلامي الماليزية، وأفرادها الذين انضموا إلى المنظمة القومية الملاوية المتحدة لتعزيز سياسات الأسلمة، أن تأسيس دولة إسلامية هدف مستقبلي على المدى البعيد، لكنهم يرون أن من الضروري دفع الأسلمة التدريجية لتكون خطوات ممهدة لها. وقد تأثر إصرار حركة الشباب الإسلامي الماليزية على الأسلمة بالحجة التي قدمها سيد محمد نجيب العطاس حول الأسلمة، وتعني الأسلمة هنا نشر الأنظمة الثقافية الحديثة وغيرها من الأنظمة التي أُعيدت صياغتها بما يتوافق مع الشريعة.

سيد محمد نجيب العطاس. الإسلام والعلمانية. 1978م، كوالالمبور: حركة الشباب الإسلامي الماليزية.

[11] تصريح قسم الإعلان المركزي، حزب العمل الديمقراطي، 18 أغسطس/آب، 2001م.

[12] شيوزاكي، يوكي. "التكامل القومي والأسلمة – مقدمة للصفة الخاصة" في أخبار مجلة الجمعية اليابانية للدراسات الماليزية، 2006م، المجلد 34، ص 24–25.

[13] محمد هاشم كمالي. القانون الإسلامي في ماليزيا: قضاياه وتطوراته. 2000م، كوالالمبور: مطبعة إيلميا.

[14] هابرماس، يورغن. التحول البنيوي للميدان العام: تحقيق في فئة من المجتمع البرجوازي. ترجمة توماس بيرغ، 1989م، كمبردج: المطبعة الحكومية، ص220.

[15] هيفنر، روبرت. الإسلام المدني: المسلمون والتحول إلى الديمقراطية في إندونيسيا. 2000م، برينسيتون: مطبعة جامعة برينسيتون، ص11.

[16] طلال أسد، أصول الأديان: النظام ودواعي القوة في المسيحية والإسلام. 1993م، بال تيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكينز.

[17] هويكستر، ميريام، وآيسنشتادت، صمويل، وليفتيزيون، نيهميا. الميدان العام في المجتمعات الإسلامية. 2002م، ألبانيا: مطبعة جامعة ولاية نيويورك.

[18] المرجع السابق. ص116.

[19] أوتسوكا، كازو. ما هو الإسلام؟ 2004م، طوكيو: إيوانا مي شوتن.

[20] فريزر، نانسي (1993م) إعادة النظر في الميدان العام: مساهمة في نقد الديمقراطية الموجودة فعلياً في: هابرماس والميدان العام. تحرير كريغ كالهون، 1993م، بوسطن: مطبعة معهد ماساشوستس للتكنولوجيا. ص115.

[21] المرجع السابق. ص116.

[22] نيغت، أو، وكلوغ، إيه. الميدان العام وتجربة أكتوبر: العقد الثاني 1986م–1996م . 1997م، بوسطن: مطبعة معهد ماساشوستس للتكنولوجيا.

[23] غيلروي، بول. لا سواد في راية الاتحاد، 1987م، لندن: روت لدج.

صياغة الميادين العامة والحركات الإسلامية في المجتمع المسلم الملاوي في ماليزيا.

[24] كوسوجي، ياسوشي. العالم الإسلامي: التراث والنهضة والدينامية المعاصرة. 2006م، ناغويا: مطبعة جامعة ناغويا. ناكاتا، كو. منطق ابن لادن.

[25] كوسوجي، ياسوشي. العالم الإسلامي: التراث و النهضة والدينامية المعاصرة. ص527-531.

[26] سيد أحمد حسين. سياسات المسلمين وخطاب حول الديمقراطية. في: الديمقراطية في ماليزيا: الخطابات والتطبيقات. تحرير فرانسيس لوه كوك واه و خو بو تيك، 2002م، ريتشموند: مطبعة كيرزون.

داتو سيري توان غورو حاجي عبد الله. سيستم بيميرنتاهان نيغارا إسلام. 2003م، كوالا ترينغ غانو: بينيربيتان ياياسان إسلام ترينغ غانو.

[27] زهاروم ناين. بنية الصناعة الإعلامية: مضامين للديمقراطية. في: الديمقراطية في ماليزيا: الخطابات والتطبيقات. تحرير فرانسيس لوه واه و خو بو تيك، 2003م، ريتشموند: مطبعة كيرزون.

[28] http://www.mediaprima.com.my/AboutUs.asp

[29] الحافة، 17 مايو/أيار، 2006م.

[30] النجم، 27 ديسمبر/كانون الأول، 2005م.

[31] أمريتا مالهي. صراع حزب ماليزيا الإسلامي والجبهة القومية في التسعينات. في: ماليزيا: الإسلام والمجتمع والسياسة. تحرير فيرجينيا هوكر ونوراني عثمان 2003م، سنغافورة: معهد الدراسات الأسيوية الجنوب شرقية. ص240.

[32] زهاروم ناين. بنية الصناعة الإعلامية: مضامين للديمقراطية. ص 128-130.

[33] قانون الطباعة والنشر.

[34] مصطفى أنور. تعريف الخطابات الديمقراطية: الطباعة السائدة, في: الديمقراطية في ماليزيا: الخطابات والتطبيقات. تحرير فرانسيس لوه كوك واه و خو بو نيك، 2002م، ريتشموند، مطبعة كيرزون، ص149.

[35] زهاروم ناين. بنية الصناعة الإعلامية: مضامين للديمقراطية. ص141.

[36] روف، وليام. نموذج الأسلمة في ماليزيا، من تسعينات القرن التاسع عشر إلى تسعينات القرن العشرين: النماذج والمؤسسات والقوى الموجِّهة. مجلة الدراسات الإسلامية. 9فبراير/ شباط 1998م. ص210- 228.

[37] روف، وليام. أصول القومية الملاوية. الطبعة الثانية، 1994م، كوالالمبور: مطبعة جامعة أكسفورد. ص45.

[38] المرجع السابق. ص56-59. يلفت روف الأنظار إلى أن مجلة الإمام محاكاة للمنار التي أصدرها محمد عبده وآخرون، وقد تُرجمت مقالات لعبده وطُرحت في الإمام.

[39] روف، وليام. البندوكات والمدارس وصنع العلماء في ماليزيا، ستوديا إسلاميكا. المجلد 11، 1 نوفمبر/تشرين الثاني، 2004م.

[40] بالنسبة لمفهوم سلطة العلماء في المجتمع المسلم الملاوي، انظر: تاوادا، يوجي. انثروبولوجيا الإسلام الملاوي. 2005م، كيوتو: ناكانيشيا شوبان.

[41] روف، وليام. أصول القومية الملاوية. الطبعة الثانية.

روف، وليام. البندوكات والمدارس وصنع العلماء في ماليزيا.

[42] تحاول الحكومة في هذه السنوات أن تفرض قيوداً على الخطب في المساجد لخوفها من أن تصبح هذه المساجد مكاناً لنقدها، وذلك بالتحكم في الميزانيات العامة المقدَّمة للمساجد ومراقبة الخطب هناك. وعلى سبيل المثال، تروي صحيفة ستار في عددها الصادر في 19 مايو/أيار 2004م أن الملك ألقى خطاباً في البرلمان أنّ على العلماء ألا ينقدوا الحكومة في مواعظهم، بل يعالجوا القضايا الاجتماعية التي يواجهها الناس. وتنقل صحيفة أوتوسان ماليزيا الصادرة في 3 مارس/آذار 2004م تصريحَ أحد أعضاء السلطة التنفيذية في المنظمة القومية الملاوية المتحدة, ومفاده أنه استخدام المساجد المبنية على حساب الحكومة لسياسات الأحزاب ونقد الحكومة ليس بالأمر الصائب.

[43] روف، وليام. نموذج الأسلمة في ماليزيا، من تسعينات القرن التاسع عشر إلى تسعينات القرن العشرين: النماذج والمؤسسات والقوى الموجِّهة.

[44] سيد فالي ريزا نصر. الوحش الإسلامي: الإسلام وصنع قوة الدولة. ص121-126.

[45] فارش نور. مركزة الخطاب الإسلامي في تفسير توان غورو نيك عزيز نيك مات: المرشد العام لحزب ماليزيا الإسلامي في: ماليزيا: الإسلام والمجتمع والسياسة. تحرير فيرجينيا هوكر ونوراني عثمان. 2003م، سنغافورة: معهد الدراسات الأسيوية الجنوب شرقية. ص 195-235.

[46] نيك عزيز مات. كيلانتان: ايجندا بارو أونتوك أومات إسلام. 1995م، كوالالمبور: دار نشر رانغكيان ميندا. ص62.

[47] نيك عزيز مات. تفسير سورة هود. 1996م، نيلام بوري: معاهدة الدعوة والإمامة. ص11.

[48] المرجع السابق. ص68.

[49] فوكولت، مايكل. الثورة الإيرانية تجول في أشرطة الكاسيت. في: مجموعة أفكار مايكل فوكولت، الثامن، الذكاء/ الجسد. تحرير: ياسو كوباياشي، وهيديتاكا إشيدا، وهايساكي ماتسورا. إشراف: شيغيهيكو هاسومي ومورياكي واتانابي. 1978م، طوكيو: تشيكوما شوبو.

[50] http://webtv.part-pas.org/

[51] كوسوجي، ياسوشي. العالم الإسلامي: التراث والنهضة والدينامية المعاصرة. ص524-525.

[52] ناكاتا، كو. "النظرية المفوّضة لدولة إسلامية في ماليزيا" في أخبار مجلة الجمعية اليابانية للدراسات الماليزية، تشرين الأول 2002، المجلد 24، ص 12-17.

[53] حزب ماليزيا الإسلامي. نيغارا إسلام. 2003م، بانجي: حزب ماليزيا الإسلامي.

[54] شيوزاكي، يوكي. "الإسلام الحضاري-دليل السياسات الإسلامية في إدارة عبد الله" في أخبار مجلة الجمعية اليابانية للدراسات الماليزية، 26 مايو/أيار 2005م، المجلد 32، ص 33-35.

[55] ناكاتا، كو. "العالم الملاوي والدراسات الإقليمية الإسلامية-حول إعلان الردة في موعظة هادي أوانغ من حزب ماليزيا الإسلامي" في: العالم الإسلامي، مارس /آذار 2002م، المجلد 58، ص63-75.